لة من تلك لنقول ش فان القرب والبعد من مقولة الاضافة
والاقربية والابعدية التي تعرضان لهما من مقولتها ايضا ومنفصل
بالعرض ايضا اذا قسم بالساعات والايام والشهور والسنين
فيعرض له العدد اذ يقال هذا اليوم عشر ساعات مثلا فهو
محل للكم المنفصل لذاته ح فيكون كما منفصلا بالعرض او محلا
له اى للكم بالذات كالجسم الطبيعي فانه محل للمقدار الذى هو كم
متصل بالذات والمعدود فانه محل للعدد الذي هو كم منفصل
بالذات او حالا فيه محله اى محل الكم بالذات كما يقال هذا الاكثر
بياضا اكثر من بياض ذلك فان البياض قبل المساواة واللامساواة
بواسطة حلوله في الجسم الطبيعي الذي هو محل للمقدار الذى هو كم بالذات
او متعلقا به اى بالكم بالذات كالقوة المتناهية والغير المتناهية
بحسب تناهي اثارها ولا تناهيها عددا او زمانا فان الاثار الصادرة من
القوى اذا كانت متناهية او غير متناهية بحسب العدد او الزمان
يكون القوى التي هي مبادى لتلك الاثار ايضا متصفة بالتناهي واللاتناهي
عددا او زمانا الثالث في عدمية هذه الكليات اى المتصلة و
المنفصلة قارة كانت او غير قارة وفي بعض النسخ في عرضية هذه
الكليات والقول بانها اعراض فرع على وجودها وعلى كونها زائدة
قال المتكلمون العدد مركب من الوحدات التي هي اعتبارات
عقلية لا وجود لها في الخارج كما سبق واذا لم يكن الاجزاء موجودة
فالكل كذلك فالعدد غير موجود في الخارج وهو الكم المنفصل فهو غير موجود
في الخارج واما المقادير التي هي من الكليات المتصلة فهي جسمية او
جزء منها بناء على ان الاجسام مركبة من اجزاء لا تتجزى فانه يكون
الاجزاء المنضمة بعضها الى بعض في الجهات الثلث هو الجسم
والمنضم بعضها الى بعض في الجهتين هو السطح وهو جزء من الاول
والمنضم في الجهة الواحدة هو الخط اول في هذا الاعتبار ك

المنضمة

فانه يمكن القول به على تقدير عدم ثبوت الجزء ويمكن ان يقال ح لا يكون
للجسم جزء بالفعل متحقق الامتداد لا محالة الا ان قوله واجب الى الاخر
متى كونه زائدا على التقديرين وليست هي اى المقادير امرا زائدا عليها والا
انقسمت بانقسام الجسم الذي هو محلها والجسم منقسم في الجهات
الثلث فينقسم الخط عرضا والسطح عمقا هو قيل لا نسلم انه يلزم من انقسام
محلها انقسامها اذ ليست هي من الاعراض السارية فلا يلزم انقسامها
واجيب بان السطح مثلا على تقدير حلوله في الجسم ان لم يكن في شيء من
الاجزاء المفروضة للجسم انما قيد بالمفروضة لئلا ينهض الخصم بالمنع و
يقول لا نسلم ان في الجسم اجزاء حتى يقال انه قائم بها اولا فلما قيد بالمفروضة
سقط عنه ذلك لان الخصم معترف بان في الجسم اجزاء مفروضة وان لم يكن
بالفعل فلا يكون حالا فيه وان كان فاما ان يوجد تمامه في كل واحد
فيقوم الواحد بالكثير اولا تمامه بل يوجد في كل واحد من الاجزاء المفروضة
شيء من السطح فيلزم القسمة اى قسمته عمقا لانه ح يوجد شيء منه في الاجزاء
المفروضة من جهة العمق واعلم انه بقي ههنا قسم اخر وهو ان يكون تمامه
حاصلا في بعض الاجزاء دون البعض وانما لم يذكره المصنف لوضوح
بطلانه فانه ح يكون محل السطح هو ذلك البعض والمقدر ان محله هو الجسم
هكذا قيل وفيه نظر فان معنى حلول الشيء في الشيء لا بطريق السريان ليس
الا انه حال في بعض اجزائه وح يجوز ان يكون السطح حالا في الاجزاء المتضمنة
الجهتين لا في الاجزاء المتضمنة في الجهة الثالثة فلا يلزم الانقسام من جهة
العمق مع ان للقائل ان يقول لم لا يجوز ان يقوم بالمجموع من حيث هو
مجموع بان يحصل للاجزاء وحدة يقوم بها العرض احتج الحكماء على ان
المقادير اعراض موجودة زائدة على الجسمية بان الجسم الواحد قد يتوارد
عليه المقادير المختلفة كالشمعة المكعبة اذا جعلت كرة ثم اسطوانة مع بقاء
الجسمية المعينة بحالها ولا شك في ان الوارد الزائل غير الباقي وغير
جزئه وبان الخطوط والسطوح صفات الجسم التعليمي اى قائمة به لان

الزائدة عليه

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)